تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
10 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1193 رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

35 – صون السلام والأمن الدوليين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات فيما يتصل بالبند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين". واتخذ أحد الاجتماعين شكل مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى وعُقد اجتماعان لاتخاذ قرارات[905]. واتخذ المجلس أربعة قرارات، أحدها بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس تسع جلسات تداول بالفيديو فيما يتعلق بهذا البند. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو. وإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته ذات صلة بالبند[906].

وكما حدث في الفترات السابقة، نوقشت طائفة واسعة من البنود الفرعية المتصلة بهذا البند، منها ما كان قائما ومنها ما هو جديد، ذات طابع مواضيعي وإقليمي[907]. وكانت البنود الفرعية المواضيعية هي: (أ) التمسك بميثاق الأمم المتحدة؛ (ب) الآثار المترتبة على مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ (ج) الشباب والسلام والأمن؛ (د) المناخ والأمن؛ (هـ) الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن؛ (و) الحوكمة العالمية بعد جائحة كوفيد-19؛ (ز) إصلاح قطاع الأمن. أما البندان الفرعيان الإقليميان فهما: (أ) استعراض شامل للحالة في منطقة الخليج الفارسي؛ (ب) تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2491 (2019) المتعلق بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل ليبيا.

(905) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(906) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 35.

(907) لمزيد من المعلومات عن البنود الفرعية الجديدة، انظر الجزء الثاني، القسم الثالث-ألف.

وفي 9 كانون الثاني/يناير، وبمبادرة من فييت نام، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[908]، عقد المجلس مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بشأن موضوع "التمسك بميثاق الأمم المتحدة"[909]. واستؤنفت الجلسة مرتين وعقدت على مدى ثلاثة أيام في 9 و 10 و 13 كانون الثاني/يناير[910]. وخلال الجلسة استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الأمين العام ورئيس مجلس الحكماء[911].

وأشار الأمين العام إلى أن السنة الجديدة قد بدأت باضطرابات جديدة ومعاناة طال أمدها. وذكر أن التوترات الجيوسياسية قد بلغت مستويات خطيرة، كان آخرها في منطقة الخليج. وإزاء هذه الخلفية، شدد على أن الميثاق لا يزال الإطار المشترك للتعاون الدولي من أجل الصالح العام، الذي يذكرنا أيضا بأولوية سيادة القانون والكرامة الإنسانية. وذكر أعضاء المجلس بأن امتياز العضوية في الأمم المتحدة ينطوي على مسؤوليات حيوية تتمثل في التمسك بمبادئ الميثاق وقيمه، ولا سيما في منع نشوب النزاعات والتصدي لها.

وقالت رئيسة مجلس الحكماء إن العالم يواجه تهديدين وجوديين متميزين، وهما الانتشار النووي وأزمة المناخ. وعلى الرغم من أن التصدي لهذين التهديدين أمر بالغ الأهمية، ولكنه يزداد صعوبة في وقت تقوض فيه الشعبوية والنزعة القومية التعاون المتعدد الأطراف. ورددت ما قاله الأمين العام، فأشارت إلى أن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يتطلب من أطراف أي نزاع يهدد السلام والأمن الدوليين إجراء مفاوضات أو استخدام وسائل سلمية أخرى لحل نزاعهم.

(908) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (S/2020/1).

(909) انظر S/PV.8699.

(910) يُعزى ذلك إلى الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، مما أدى إلى قصر عقد جلسات المجلس على الفترتين من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00 ومن الساعة 15:00 إلى الساعة 18:00.

(911) انظر S/PV.8699.

وفيما يتعلق بالتوترات بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، أوضحت أن هناك حاجة ماسة إلى الحوار والمفاوضات، وحثت الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع على النظر فيما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لحملها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفقا لروح الميثاق.

وعقب الإحاطات، أكد أعضاء المجلس وغيرهم من المشاركين من جديد أهمية تعددية الأطراف والحاجة إلى دعم واحترام مقاصد الميثاق ومبادئه. ونوقشت أيضا خلال الجلسة ضرورة أن يتصدى المجلس للتهديدات الناشئة والجديدة واستخدام القوة تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وشدد العديد من المتكلمين على المسؤولية الرئيسية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين وضرورة أن تستفيد الدول إلى أقصى حد من الأدوات المتاحة لها بموجب الميثاق، ولا سيما في مجالي منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، بما في ذلك دور المنظمات أو الوكالات الإقليمية في معالجة المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين[912].

وفي 27 نيسان/أبريل، وبمبادرة من الجمهورية الدومينيكية، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[913]، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[914] فيما يتعلق بهذا البند، تحت عنوان "الشباب والسلام والأمن" وكان عنوانها تحديدا "نحو الذكرى السنوية الخامسة لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن: التعجيل بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)". وفي جلسة التداول بالفيديو، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمها الأمين العام، ومبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب، ومديرة البرامج والمشاريع في منظمة شباب بلا حدود للتنمية – اليمن، ومؤسس مبادرة تمكين البالغين من الشباب في جنوب السودان وأوغندا. وفي جلسة التداول بالفيديو، قدّم الأمين العام تقريره الأول عن الشباب والسلام والأمن[915]، وأشار إلى أنه منذ صدور التقرير، أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيرا حادا على الشباب من فقدان الوظائف إلى الإجهاد الأسري والصحة النفسية وغيرها من المصاعب[916]. وقد انقطع أكثر من 1,54 بليون طفل وشاب عن الدراسة. ويواجه اللاجئون الشباب والنازحون وغيرهم من الأشخاص العالقين في النزاعات أو الكوارث الآن مزيدا من الضعف. وأضاف أنه على الرغم من التحديات التي تواجه الشباب، إلا أنهم ما زالوا يجدون سبلا للمشاركة ودعم بعضهم البعض والمطالبة بالتغيير ودفعه قدما في قضايا مثل المعركة ضد كوفيد-19، ودعم الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي والمعركة ضد تغير المناخ. ودعا الدول الأعضاء إلى التصدي لهذه التحديات من خلال الاستثمار في مشاركة الشباب ومنظماتهم ومبادراتهم، بما في ذلك تعزيز حماية حقوق الإنسان وحماية الحيز المدني الذي تعتمد عليه مشاركة الشباب.

وأهدت مبعوثة الأمين العام المعنية بالشباب بيانها إلى جميع الشباب الذين يضعون مصلحة مجتمعاتهم المحلية فوق مصلحتهم في مناطق الحروب وفي مخيمات اللاجئين والأحياء الفقيرة والمستوطنات. وأشارت إلى أن عام 2020 صادف الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2250 (2015)، ورأت أن هذه لحظة مناسبة لتقييم جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن لمعرفة مدى تقدمه ونجاحاته وما يواجهه من تحديات وثغرات. وأوصت بتقديم تقارير منتظمة ومنهجية إلى المجلس بشأن تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)، ووضع الشباب في صميم جهود المجلس الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في العالم.

ورحب أعضاء المجلس في بياناتهم بتقرير الأمين العام وأحاطوا علما بتوصياته من أجل مشاركة الشباب مشاركة هادفة في جهود السلام والأمن. وشدد العديد من الدول الأعضاء على التحديات الأساسية التي يمكن أن يكون لها أثر مدمر على تنمية الشباب، ولا سيما أثر جائحة كوفيد-19. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية شاملة وتمويل للبرمجة والدعم المؤسسي لزيادة تسريع تنفيذ جدول أعمال الشباب والسلام والأمن.

وفي 2 تموز/يوليه، وبمبادرة من ألمانيا، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[917]، عقد المجلس جلسة تداول بالفيديو[918] في إطار البند الفرعي المعنون "الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19". وخلال الجلسة، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمها الأمين العام ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي. قال الأمين العام إن جائحة كوفيد-19 تتحول بسرعة

(912) لمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء الثالث، القسمان الأول والثاني، والجزء الخامس، القسم الأول، والجزء السادس، القسم الرابع، والجزء السابع، القسم الأول، والجزء الثامن، القسم الأول.

(913) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 13 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/302).

(914) انظر S/2020/346.

(915) S/2020/167.

(916) انظر S/2020/346.

(917) عممت رسالة مؤرخة 22 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/571) مذكرة مفاهيمية بهذا الشأن.

(918) انظر S/2020/663.

إلى أزمة حماية، وقد استمرت في التأثير بشكل عميق على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وأشار إلى أن الجائحة جعلت العمل الدبلوماسي أكثر صعوبة. كما سلطت الضوء على مخاطر هجمات الإرهاب البيولوجي وقد أظهرت بالفعل بعض الحالات التي قد لا يكون فيها الاستعداد كافيا إذا جرى التلاعب عمدا بمرض ما لكي يكون أكثر ضراوة أو إطلاقه عمدا في أماكن متعددة في آن واحد. كما أعرب عن قلقه من أن الجائحة تتسبب في ظهور تحديات في مجال حقوق الإنسان أو تُفاقم التحديات القائمة، مشيرا إلى أن الشعبويين والقوميين وغيرهم ممن يسعون بالفعل إلى تراجع حقوق الإنسان يجدون في هذه الجائحة ذريعة لاتخاذ تدابير قمعية لا علاقة لها بالمرض.

وذكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن اللجنة رأت بشكل مباشر كيف أدت جائحة كوفيد-19 والانهيارات الاقتصادية التي تلتها إلى تعميق الهشاشة، والاحتياجات الإنسانية، وزيادة تأثير العنف والنزاعات، وفتح الأبواب أمام مستويات مقلقة من الوصم، وزيادة معدلات الفقر العالمي، وزيادة عدم الاستقرار والتوترات، وعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس. وقال إن هناك ستة دروس أساسية من أجل التصدي للجائحة في الأوضاع الإنسانية، وهي: (أ) ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني بشكل أفضل؛ (ب) وجوب إتاحة المساعدة والحماية لجميع المحتاجين بدون التهديد بالتسييس أو التلاعب؛ (ج) وجوب أن تتجاوز الاستجابة الاحتياجات الصحية وأن تخفف من الآثار الثانوية الأوسع نطاقا للجوائح؛ (د) وجوب وضع الاستجابات بما يسمح بالوصول إلى أكثر أفراد المجتمع المحلي ضعفا وتهميشا؛ (هـ) وجوب التحذير بشكل استباقي عند حدوث أي تراجع عن حماية المدنيين؛ (و) إدراك أن فعالية الاستجابات مرتهنة بتوفّر ثقة المجتمعات المحلية ومشاركتها.

وعقب جلسات الإحاطات، ناقش أعضاء المجلس الآثار الأمنية لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك أثر الجائحة على المجتمعات الهشة وعلى عمليات السلام. وأكد العديد من المتكلمين أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وينبغي له أن يتناول آثار الجائحة. وشددوا على ضرورة اضطلاع المجلس بدور أكبر في التصدي للأزمة، ودعوا في الوقت نفسه إلى التضامن والتعاون العالميين من أجل تحمل مسؤولية جماعية عن حماية المدنيين[919].

(919) لمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء الخامس، القسم الأول، والجزء السابع، القسم الأول.

وفي 14 تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة[920] اتخذ فيها القرار 2535 (2020) بالإجماع. وفي الجلسة، تحدث ممثل الجمهورية الدومينيكية أيضا باسم فرنسا، التي شاركت في وضع المسودة الأولى، وأشار إلى أن القرار يظهر اعتراف المجلس ودعمه للدور المحوري الذي يؤديه الشباب في صون السلام والأمن. واستشهد بالذكرى السنوية الخامسة لاعتماد القرار الأول بشأن الشباب والسلام والأمن، فضلا عن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وشدد على ضرورة الإصغاء إلى الشباب الذين هم الحلقة المفقودة في مشهد السلام والتنمية والعمل معهم. ودعا إلى وضع دليل مخصص لحماية الشباب، بما في ذلك تعيين منسقين معنيين بالشباب والسلام والأمن، في منظومة الأمم المتحدة وفي البلدان والمنظمات الإقليمية على حد سواء. وأشار ممثل النيجر إلى أن واحدا من كل أربعة شباب لا يزال متضررا من أعمال العنف والنزاعات رغم مرور خمس سنوات على إقرار المجلس، للمرة الأولى، بالحالة الخاصة للشباب في النزاعات المسلحة. وأضاف أن الشباب يفتقرون إلى الفرص التعليمية والاقتصادية وأن حقوقهم الإنسانية قد انتهكت وتقلصت، حتى أكثر من ذلك خلال جائحة كوفيد-19 العالمية. ولذلك، كان من الأهمية بمكان ألا يقرّ المجلس بالحالة المحددة للشباب فحسب، بل أن يعزز أيضا دورهم وإمكاناتهم في منع نشوب النزاعات، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتلبية الاحتياجات الإنسانية بفعالية من خلال تعزيز دور بناة السلام الشباب، وإشراك الشباب في الاستجابات الإنسانية، ودعوة منظمات الشباب إلى تقديم إحاطات إلى المجلس[921]. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن توقعه أن تكون المناقشات المقبلة بشأن قضايا الشباب شاملة في طبيعتها. وفيما يتعلق بمشاركة الشباب في عمليات السلام، بما في ذلك التسويات السلمية وبناء السلام، ذكر أن من المهم إزالة العقبات، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير وقائية فيما يتعلق بانتشار الإيديولوجيات المتطرفة والإرهاب بين الشباب.

وفي 24 تموز/يوليه، وبمبادرة من ألمانيا[922]، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[923] بشأن موضوع "المناخ والأمن"

(920) انظر S/PV.8748.

(921) تكلم ممثل النيجر أيضا باسم إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفييت نام، والمملكة المتحدة.

(922) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 18 تموز/يوليه (S/2020/725).

(923) انظر S/2020/751.

استمعوا فيه إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، ومدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية في النيجر، ومديرة مؤسسة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستدامة في نيوي. وذكر الأمين العام المساعد أن حالة الطوارئ المناخية تشكل خطرا على السلام. وعلى الرغم من عدم وجود صلة تلقائية بين تغير المناخ والنزاع، أشار إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم المخاطر القائمة ويخلق مخاطر جديدة، وأن العواقب تختلف من منطقة إلى أخرى. وبغية التكيّف مع تغير المناخ، شدد على ضرورة الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتعزيز القدرات التحليلية من أجل ترجمة التوقعات المناخية الطويلة المدى إلى تحليل يُستند إليه في اتخاذ إجراءات عملية في المدى القريب، فضلا عن تعزيز الشراكات المتعددة الأبعاد. وتناول مدير المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية في بيانه مدى تأثير تغير المناخ على سبل عيش المواطنين في منطقة الساحل. ونظر في العواقب الأعم لتغير المناخ على الأمن الإقليمي، مسلّطا الضوء على دور النيجر في التخفيف من تغير المناخ. واقترح أن تجري الأمم المتحدة تقييما متكاملا لأمن المناخ قبل مساعدة البلدان وأن تساعد في بناء القدرات بدءا من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي لرصد وإدارة آثار تغير المناخ، فضلا عن تكليف أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تتواصل مع الهيئات الحكومية ذات الصلة بجمع معلومات موثوقة عن تأثير المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في حالات النزاع وإتاحة تلك النتائج للدول الأعضاء. وسلطت مديرة مؤسسة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستدامة في منطقة المحيط الهادئ الضوء على آثار تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة. ودعت المجلس إلى مواصلة الاستفادة من أفضل العلوم والنماذج وتقييمات المخاطر المتاحة وإدماجها في عمله، والتنسيق مع الجهود العديدة الجارية بالفعل في جميع الهيئات الإنمائية والمعنية بتغير المناخ والهيئات الإنسانية العاملة في هذا المجال.

وشدد العديد من أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى على وجوب أن يعمل المجلس في إطار ولايته للتصدي لأثر تغير المناخ على الحالات المدرجة في جدول أعماله، بسبل منها تقديم التقارير المنتظمة، في حين حذر متكلمون آخرون من ذلك. ودعا عدة متكلمين[924] أيضا إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن[925].

وفي 9 أيلول/سبتمبر، وبمبادرة من النيجر، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[926] استمعوا خلالها إلى إحاطة قدّمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ووكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن أثر جائحة كوفيد-19. وسلّطت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام الضوء في الإحاطة التي قدّمتها على ثلاثة مخاطر متزايدة، وهي تآكل الثقة في المؤسسات العامة، وتفاقم بعض التحديات في مجال حقوق الإنسان أثناء الجائحة، والمخاطر التي تهدد العمليات السياسية وعمليات السلام. وأقرت بأنه على عكس التوقعات، لم يلاحظ حدوث تغيير كبير في ديناميات عدد من النزاعات المسلحة الجارية نتيجة لكوفيد-19. وقدمت معلومات مستكملة عن حالة الدعوة التي أطلقها الأمين العام في 23 آذار/مارس 2020 لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، مشيرة إلى أن الاستجابة الأولية كانت مشجعة مع الإعلان عن عدد من الهدنات المؤقتة، لكن العديد منها قد انتهى بدون تمديد مما أدى إلى تحسن ضئيل في الميدان. وقد كثّف الممثلون الخاصون والمبعوثون والوسطاء جهودهم للنهوض بالمناقشات السياسية ومحادثات السلام في عدد من المناطق وتناولوا السبل التي كُيّفت بها العمليات في خضم الجائحة. وقدّم وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام معلومات مستكملة عن التدابير المتخذة لمواجهة التحديات الهائلة التي تفرضها جائحة كوفيد-19 على عمليات حفظ السلام والبلدان التي جرى نشرها فيها. وذكر أنه بفضل الدعم الموحد والمتسق من المجلس، اتخذت عمليات حفظ السلام بسرعة وفعالية مجموعة من التدابير التي تكفل استمرارية العمليات والتنفيذ المستمر للولايات في جميع العمليات. وقال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إن هناك أسبابا متزايدة للاعتقاد بأن البلدان الأضعف والأكثر هشاشة والأكثر تضررا من النزاعات ستكون على المدى المتوسط والطويل هي الأكثر تضررا من كوفيد-19. وأشار إلى أنه بعيدا عن الاقتصاد، فإن أكبر تأثير غير مباشر للفيروس كان على

(924) ألمانيا، وإستونيا، وفرنسا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأيرلندا، وفيجي، وناورو، وإسبانيا، وتوفالو.

(925) لمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الخامس، القسم الأول.

(926) انظر S/2020/897.

الخدمات العامة، وخاصة الصحة والتعليم، وحذر من أن عمل المجتمع الدولي الاقتصادي والسياسي غير الكافي قد يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار والنزاعات في السنوات المقبلة ويؤدي إلى مزيد من الأزمات على جدول أعمال المجلس. وتناول إطلاق الأمين العام لخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 التي تنسقها الأمم المتحدة في آذار/مارس 2020، واصفا كيفية استخدامها لمكافحة الجائحة.

وأثنى أعضاء المجلس على حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني الذين قدموا المساعدة في تنفيذ خطط الاستجابة لكوفيد-19. وشددوا على ضرورة مواصلة دعم عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز قدراتها الطبية وضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم وصحتهم وتمكينهم من تنفيذ ولاياتهم بالكامل على الرغم من الجائحة. وأشار العديد من المتكلمين إلى القرار 2532 (2020) كخطوة في الاتجاه الصحيح في معالجة أثر كوفيد-19 على السلام والأمن الدوليين وحثوا جميع الأطراف المعنية على احترام دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وفي 17 أيلول/سبتمبر، وبمبادرة من النيجر[927]، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[928] فيما يتصل بهذا البند، في إطار البند الفرعي المعنون "الآثار الإنسانية للتدهور البيئي والسلام والأمن"، استمعوا خلاله إلى إحاطات قدمها رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والسيدة إينا مودجا، سفيرة الأراضي والناشطة البيئية. ودعا رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مزيد من التفكير المتعمق في السياسات بشأن الروابط بين التدهور البيئي ومخاطر المناخ والاحتياجات الإنسانية والسلام والأمن. وأشار إلى الصدمات المناخية باعتبارها قضية رئيسية تثير القلق، إلى جانب الفقر والظلم الذي يتعرّض له المتضررون من النزاعات، وبيّن تركيز اللجنة الدولية للصليب الأحمر المزدوج على التخفيف من أثر النزاعات وحماية المجتمعات المحلية من الأذى من جهة واحترام القانون الدولي الإنساني لتعزيز حماية البيئة من جهة ثانية. وأشار إلى أن الضغوط التراكمية للنزاع وتغير المناخ والتدهور البيئي يمكن أن تؤثر على بقاء المجتمعات المحلية التي تعيش في منطقة الساحل وبحيرة تشاد. وأكد أنه لن يُرسى السلام والأمن بالتركيز على التدابير العسكرية والأمنية للحد من النزاع والعنف. وأقر بأن الكثيرين قد يتفقون بشكل عام على الروابط بين السلام والأمن والبيئة والمناخ، وأشار إلى أن "كيفية" الاستجابة لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل النقدي وتبادل الخبرات، مضيفا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترحب بإجراء مناقشات منتظمة ومنهجية بشأن هذه المسألة. وذكر الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تقييما للأسباب الجذرية للنزاعات بيّن أن نسبة كبيرة منها لها صلة بالبيئة، وقد يُعزى ذلك إما إلى وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط أو المعادن أو الأحياء البرية، أو إلى ندرة الأراضي أو المياه أو النبات. وحذر من أنه بغية تفادي النزاعات وحماية الكوكب في الوقت عينه، يتعين على المجتمع الدولي أولا معالجة آثار تدهور البيئة. وشددت السيدة مودجا على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول لآثار التصحر وتغير المناخ والأثر الذي يمكن أن يحدثاه على الأمن والسلام.

وعقب جلسات الإحاطة، تناول المتكلمون مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك آثار تدمير البيئة الطبيعية في النزاعات المسلحة، والعواقب الإنسانية لتغير المناخ وتدهور الأراضي، وكيفية تكييف الآليات المناخية الحالية والقانون الدولي والسياسات الدولية بشكل أفضل وتنفيذها في سبيل المساهمة في حماية البيئة والموارد الطبيعية من أجل منع نشوب النزاعات المسلحة. ودعا العديد من المتكلمين المجلس إلى العمل بنهج متكامل ومتسق في التصدي لهذه التحديات المتعددة الأبعاد[929].

وفي 24 أيلول/سبتمبر، وبمبادرة من النيجر أيضا[930]، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[931] في إطار البند الفرعي المعنون "الحوكمة العالمية بعد كوفيد-19"، استمعوا فيه إلى إحاطات قدمها الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأشار الأمين العام إلى أن جائحة كوفيد-19 كانت أزمة شاملة تتكشف على خلفية التوترات الجيوسياسية الشديدة، وقال إن الجائحة كانت اختبارا واضحا للتعاون الدولي وقد فشل فيه المجتمع الدولي بسبب الافتقار إلى التأهب والتعاون والوحدة والتضامن على الصعيد العالمي. وبمناسبة احتفال الأمم المتحدة في عام 2020 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين

(927) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/882).

(928) انظر S/2020/929.

(929) لمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الثامن، القسم الأول.

(930) كان معروضاً على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 1 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/883).

(931) انظر S/2020/953.

لإنشائها، شدد الأمين العام على الحاجة إلى التفكير الابتكاري فيما يتعلق بالحوكمة العالمية وتعددية الأطراف حتى يكونا مناسبين للقرن الحادي والعشرين. وأضاف أن إعلان الجمعية العامة المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة مجالا للتفكير في مستقبل التعاون المتعدد الأطراف وعالم ما بعد جائحة كوفيد-19. وشدد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى حوكمة عالمية فعالة ودعا جميع الدول إلى إعادة الالتزام بنهج تعاوني للتصدي للجائحة، مع تسليط الضوء على مبادرات الاتحاد الأفريقي في معالجة الأزمة بما في ذلك إنشاء صندوق أفريقي خاص للاستجابة لكوفيد-19.

وعقب جلسات الإحاطة، ناقش أعضاء المجلس الحاجة إلى إعادة تنظيم هياكل الحوكمة العالمية لتعزز تقارب الرؤى بشأن السلام والأمن العالميين المستدامين. وسلط عدة متكلمين الضوء على التحديات التي تواجهها منظمة الصحة العالمية ودعوا في الوقت نفسه إلى تعزيزها من أجل التصدي للجائحة العالمية على النحو الملائم. وذكر ممثل الولايات المتحدة أن قرار حكومتها بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية يرجع إلى افتقارها إلى الاستقلالية والشفافية والمساءلة. وأعرب أكثرية المتكلمين عن تأييدهم لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار في العالم أجمع وسط هذه الجائحة.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، وبمبادرة من الاتحاد الروسي[932]، الذي تولى الرئاسة لهذا الشهر، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[933] في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض شامل للحالة في منطقة الخليج الفارسي". واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدّمها الأمين العام ورئيس الفريق الدولي المعني بالأزمات ورئيسه التنفيذي ورئيس معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية. وذكر الأمين العام أنه بالنظر إلى التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه في منطقة الخليج الفارسي، من المهم أن نتأمل بعمق أكبر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يعمل في انسجام لتعزيز السلام والأمن في هذا الجزء الحيوي من العالم. وفي معرض إشارته إلى الحالة في اليمن، أعرب عن قلقه من أن زهاء ست سنوات من الحرب دمرت حياة الملايين من اليمنيين وقوضت جهود بناء الثقة في المنطقة. وكرر نداءه من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي للتركيز على المعركة ضد جائحة كوفيد-19. وفيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، ذكر الأمين العام أن مسألة عدم الانتشار النووي مسألة حاسمة، معربا في الوقت نفسه عن تأييده لخطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها صكا هاما لمكافحة الانتشار النووي. ومع احتفال الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، أشار الأمين العام إلى أن المنظمة ستواصل عملها للمساعدة في تخفيف حدة التوترات في منطقة الخليج الفارسي. وحذر رئيس الفريق الدولي المعني بالأزمات ورئيسه التنفيذي من أن الظروف مؤاتية الآن أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث لاندلاع حرب لن تؤثر على الخليج فحسب بل على الشرق الأوسط قاطبة، ويمكن أن تندلع في أي مكان من أماكن عديدة. وأشار إلى أن تطلعات شعوب الشرق الأوسط إلى حياة كريمة وسلمية قد أحبطت بسبب الخصومات وعدم التعاون بين حكوماتهم. وتناول في ملاحظاته بعض الأسباب وسبل المعالجة الممكنة. وأشار إلى عدم وجود أي آلية مؤسسية تتيح للأطراف التعبير عن مظالمها، وأكد أن منطقة الخليج بحاجة إلى بدء حوار أمني جماعي وشامل للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية إيران الإسلامية والعراق، ويهدف إلى تخفيف حدة التوترات. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام أيضا. وينص القرار 598 (1987) الذي أنهى الحرب الإيرانية – العراقية على تكليف الأمين العام بعقد حوار أمني إقليمي لوضع الأساس لإنشاء هيكل أمني مقبول لجميع الأطراف. وأضاف أن التهديد الرئيسي الذي تواجهه المنطقة ليس حربا يختار أن يشنها أحد الأطراف بقدر ما هو حرب غير مقصودة قد تنجم عن سوء تقدير أو تفسير أو عن عدم التواصل في الوقت المناسب.

وذكر رئيس معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية في بيانه أنه نظرا للأهمية الجغرافية الاقتصادية والجيوستراتيجية الهائلة لمنطقة الخليج دون الإقليمية وانفتاحها، فإن التوترات آخذة في الازدياد مما يهدد بشكل خطير الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب عن دعمه للجهود الجماعية القائمة على التضامن الخالية من نُهج المواجهة والشيطنة. وكان هذا هو النهج الوارد في مفهوم الأمن الجماعي في الخليج الفارسي الذي اقترحته الاتحاد الروسي في عام 2019، والذي من شأن تنفيذه أن يتيح تطبيع الحالة في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، ذكّر أن رئيس الاتحاد الروسي قدّم مقترحا في آب/أغسطس يدعو إلى عقد مؤتمر قمة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بمشاركة جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا، وذلك من أجل الاتفاق على معايير للعمل المشترك الهادف إلى إنشاء آليات

(932) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (S/2020/1013).

(933) انظر S/2020/1037.

موثوقة لكفالة الأمن وتعزيز تدابير بناء الثقة في منطقة الخليج الفارسي. وذكر أيضا أن مسألة تدابير بناء الثقة والشفافية أساسية بالنسبة للمرحلة الأولية من عملية التقارب بين الطرفين.

وعقب الإحاطات، ناقش أعضاء المجلس التحديات في منطقة الخليج الفارسي، وحثوا المجلس على دعم المبادرات الإقليمية. وشددوا على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حلول سلمية للأزمات في اليمن والجمهورية العربية السورية وأجزاء أخرى من منطقة الخليج. وشددت الدول الأعضاء على ضرورة اتباع نهج موحد ودبلوماسية متعددة الأطراف بغية تعزيز الجهود الرامية إلى بناء الثقة والاطمئنان في جميع أنحاء المنطقة. وأيد بعض المشاركين وضع هيكل أمني إقليمي بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لمعالجة الشواغل الأمنية لجميع أصحاب المصلحة[934]، في حين أشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن المجتمع الدولي لا يحتاج إلى آلية أخرى لتعزيز أمن الخليج[935].

وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، وبمبادرة من جنوب أفريقيا، التي تولت الرئاسة لهذا الشهر[936]، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[937] في إطار البند الفرعي المعنون "إصلاح قطاع الأمن". واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمتها الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، والأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وأقرّت الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، في إحاطتها، بوجود اعتراف واسع بأن إدارة قطاع الأمن عنصر رئيسي في دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها في جميع مراحل مسار السلام بأكمله. غير أن التوقعات ينبغي أن تكون واقعية. وأشارت إلى أن إدارة قطاع الأمن وإصلاحه مسعى معقد وطويل الأجل، يمتد أحيانا على مدى جيل ويستدعي فهما عميقا للأسباب الجذرية للنزاعات واستدامة الإرادة السياسية للتغلب على المقاومة وإيجاد الحيز لتنفيذ القرارات السياسية الصعبة. وطرحت في بيانها ثلاث توصيات على المجلس والدول الأعضاء لجعل الأمم المتحدة في الوضع الأمثل للنهوض بحوكمة وإصلاح قطاع الأمن بقيادة وملكية وطنيتين، وذلك أولا، بالاعتراف بأن حوكمة وإصلاح قطاع الأمن هما أساسا عمليتان سياسيتان وكفالة ربط ولايات عمليات السلام المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن بأهداف سياسية أوسع نطاقا. ثانيا، الاعتراف بشكل منهجي بالدور التنسيقي للأمم المتحدة وضرورة إقامة الشراكات كوسيلة لمواءمة المساعدة الدولية مع الأولويات الوطنية فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن؛ وثالثاً، دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن الشاملة للجميع وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في خدمات الأمن الوطني من خلال تحديد ومعالجة العوائق النظمية التي تحول دون تجنيدها والاحتفاظ بها وترقيتها.

وتناول الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية دور الأمم المتحدة في مساعدة السلطات الوطنية على بناء قطاع أمني فعال وخاضع للمساءلة. غير أنه أشار إلى أن التحديات لا تزال قائمة. فالمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمبعوثون الخاصون يفتقرون إلى قدرة يعول عليها في مجال إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة الأمين العام لمنع نشوب النزاعات. وعدم التطابق بين الاحتياجات المالية والموارد التي أتاحتها والتزمت بها الجهات المانحة مصدر قلق كبير في العديد من البلدان. ولا يزال ضمان تقسيم العمل على نحو فعال وتعزيز الاتساق الاستراتيجي للمساعدة الدولية، بما في ذلك في سياق تنفيذ الاتفاقات السياسية يشكل تحديا.

وقدّم مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إحاطة عن مبادرات الاتحاد الأفريقي في مساعدة دوله الأعضاء على مواجهة التحديات في إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. ووفقا لما قاله، فإن خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020 تسلّم بأن التقاعس عن تحويل قوات الدفاع والأمن الأفريقية إلى مؤسسات أمنية وطنية محترفة ومنضبطة تخضع للرقابة والسلطة المدنية قد أدى في كثير من الأحيان إلى اندلاع النزاعات أو عودتها، مما يسفر عن إدامة دورات العنف وتعطيل جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وأشار إلى أنه منذ اعتماد إطار سياسات إصلاح قطاع الأمن في عام 2013، واصل الاتحاد الأفريقي بذل الجهود لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات التي تواجه إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. وأكد أيضا أن الاتحاد الأفريقي يدرك أن إدارة قطاع الأمن شرط لا غنى عنه لبناء السلام والحفاظ عليه. غير أنها معقدة سياسيا وطويلة الأجل ومكلفة في كثير من

(934) فييت نام وبلجيكا وفرنسا.

(935) لمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء الثالث، القسم الثاني، والجزء السادس، القسم الرابع، والجزء الثامن، القسم الأول.

(936) كان معروضا على المجلس مذكرة مفاهيمية مرفقة برسالة مؤرخة 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (S/2020/1145).

(937) انظر S/2020/1176.

الأحيان، ومن ثم تتطلب مشاركة كاملة من جانب أصحاب المصلحة من الدول ومن غير الدول، وذلك في ظل امتلاك زمام الأمور بقوة على الصعيد الوطني مع الاسترشاد بقيادة سياسية رفيعة المستوى.

وعقب الإحاطات، سلط أعضاء المجلس الضوء على مبادرات بلدانهم في تنفيذ إصلاحات إدارة قطاع الأمن. وناقش المتكلمون الروابط بين إدارة قطاع الأمن والإصلاحات وبناء السلام والحفاظ على السلام، بما في ذلك أهمية توفير الموارد والتمويل المستدام للأنشطة المتصلة بمبادرات إصلاح قطاع الأمن. وشدد المشاركون أيضا على الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تحسين فعالية عمليات السلام وتعزيز إدارة قطاع الأمن والإصلاح الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني. ودعا العديد من المتكلمين إلى عمليات إصلاح شاملة لقطاع الأمن وإلى تحديد أولويات الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في أجهزة الأمن. وذكرت ممثلة جنوب أفريقيا أن بلدها تعهد باستكمال القرار 2151 (2014) لجعله أكثر أهمية، مع مراعاة الحالة المتطورة فيما يتعلق بتحقيق أهداف إدارة قطاع الأمن وإصلاحه. وأُعلن عن اتخاذ القرار 2553 (2020) في الجلسة نفسها. وأشار ممثل المملكة المتحدة، في معرض تعليل تصويت وفد بلده على القرار، إلى أن الوفد يرحب بنية القائم بالصياغة تحديث القرار 2151 (2014) ليعكس التقدم المحرز في وضع الأطر المعيارية والتشغيلية بشأن إصلاح قطاع الأمن. ومع ذلك، وفي حين أعرب عن رضى كافٍ للتصويت مؤيدا القرار 2553 (2020)، نظرا لأهمية موضوعه، فقد سلط الضوء على بعض الشواغل التي حدت بالوفد إلى التحفظ في دعمها. فأشار أولا إلى إن عملية الصياغة قبل تقديم هذا القرار لم ترق بشكل كبير إلى توقعات ومعايير ممارسات المجلس. ثانيا، قال إنه لكي يكون إصلاح قطاع الأمن ناجحا ومستداما، يجب أن يكون شاملا وتشاركيا. وأوضح في هذا الصدد أن المملكة المتحدة ستواصل تفسير مضمون هذا القرار على أنه يعني أن الجهود الدولية لإصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تنفذ بالكامل وفقا لمبادئ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين المنصوص عليها في القرار 1325 (2000) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي عام 2020، اتّخذ المجلس أربعة قرارات وأصدر بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بالبند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين". وتناولت قرارات المجلس بعض المواضيع المبينة أعلاه. وفي بيان رئاسي صدر في 9 كانون الثاني/يناير[938]، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أكد المجلس من جديد التزامه بميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مقاصده ومبادئه، ودعا الدول الأعضاء إلى الامتثال التام للميثاق من خلال تعميم مقاصد الميثاق ومبادئه في آليات صنع السياسات والتنفيذ[939]. وأكد المجلس أيضا ضرورة تعزيز الحوار الشامل للجميع لما فيه منفعة كافة الدول الأعضاء بغية تبادل مختلف الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة على الصعيد الوطني في تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق[940]. وأكد المجلس من جديد أيضا التزامه بتعددية الأطراف وبالدور المركزي للأمم المتحدة[941]. وفي حين سلّم المجلس بالمساهمة الإيجابية للأمم المتحدة على مدى 75 عاما في التمسك بميثاق الأمم المتحدة، شدد على أهمية إشاعة معرفة مستفيضة بالميثاق على أوسع نطاق ممكن، وشجع الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على إدراج أنشطة ترمي إلى تعزيز دور الميثاق في البرامج المعدة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة[942]. وشدد المجلس كذلك على أهمية دور المنظمات والتنظيمات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون معها، تمشيا مع الفصل الثامن من الميثاق[943].

وفي 1 تموز/يوليه، اتّخذ المجلس بالإجماع القرار 2532 (2020)، الذي أقر فيه بالجهود والتدابير التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بالتصدي للأثر المحتمل لجائحة كوفيد-19 على البلدان المتضررة من النزاعات، ولا سيما نداءه من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي[944]. وطالب المجلس بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة في جدول أعماله وأهاب بجميع الأطراف في النزاعات المسلحة الدخول فورا في هدنة إنسانية تستمر لمدة 90 يوما متتالية على الأقل، لكي يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية في ظروف آمنة ودون عوائق وبشكل مستمر، ولتقوم الجهات المحايدة العاملة في المجال الإنساني بتقديم الخدمات المناسبة، وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، ولتنفيذ عمليات الإجلاء الطبي، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، حسب

(938) S/PRST/2020/1.

(939) المرجع نفسه، الفقرتان الأولى والرابعة.

(940) المرجع نفسه، الفقرة الرابعة.

(941) المرجع نفسه، الفقرة الأولى.

(942) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

(943) المرجع نفسه، الفقرة السادسة.

(944) القرار 2532 (2020)، الفقرة الثامنة من الديباجة.

الاقتضاء[945]. وطلب المجلس إلى الأمين العام: (أ) المساعدة في ضمان قيام جميع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كل وفقا للولاية المنوطة به، بتسريع التصدي لجائحة كوفيد-19؛ (ب) موافاة المجلس بمستجدات الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19 في البلدان التي توجد في حالات نزاعات مسلحة أو المتضررة من أزمات إنسانية، وكذلك عن أثر كوفيد-19 على قدرة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على إنجاز المهام ذات الأولوية المنوطة بها؛ (ج) الإيعاز إلى عمليات حفظ السلام بتقديم الدعم، في حدود قدراتها والولايات المنوطة بها، إلى سلطات البلدان المضيفة في ما تبذله من جهود لاحتواء الجائحة، ولا سيما لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إلى المشردين داخليا ومخيمات اللاجئين، والسماح بعمليات الإجلاء الطبي. وطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام والدول الأعضاء اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية سلامة وأمن وصحة جميع الأفراد في عمليات الأمم المتحدة للسلام، مع الحفاظ على استمرارية العمليات، واتخاذ المزيد من الخطوات نحو توفير التدريب لأفراد حفظ السلام بشأن المسائل المتعلقة بمنع انتشار كوفيد-19[946].

وفي 14 تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2535 (2020)، الذي أحاط علما بتقرير الأمين العام الأول عن الشباب والسلام والأمن[947]. وبموجب القرار، دعا المجلس جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى النظر في سبل زيادة التمثيل الشامل للشباب من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام، وحث الدول الأعضاء على حماية الشباب من العنف في النزاعات المسلحة، وحث الدول الأعضاء كذلك على تيسير تهيئة بيئة شاملة للجميع وآمنة وتمكينية ومراعية للمنظور الجنساني، يُعترف فيها بالفاعلين الشباب ويُوفر لهم الدعم والحماية الكافيين من أجل تنفيذ أنشطة منع العنف ودعم التماسك الاجتماعي[948]. وشدد المجلس أيضا على أهمية إتاحة الفرص للشباب لتعزيز قدرتهم على مقاومة تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف والتجنيد في صفوف الإرهابيين ووضع سياسات للشباب من شأنها أن تسهم بشكل إيجابي في جهود بناء السلام[949]. وطلب المجلس إلى الأمين العام ومبعوثيه الخاصين إدراج آراء الشباب في المناقشات ذات الصلة في مجالات صون السلام والأمن وبناء السلام والحفاظ عليه، وتيسير المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للشباب على جميع مستويات صنع القرار. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم التوجيه لجميع بعثات حفظ السلام وغيرها من بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وأن يضع توجيهات مكرسة لحماية الشباب. وطلب إلى الأمين العام أيضا أن يدرج معلومات وتوصيات ذات صلة بشأن المسائل المتعلقة بالشباب في سياق النزاعات المسلحة وأن يقدم تقريرا كل سنتين إلى المجلس عن تنفيذ القرار وعن تنفيذ القرارين 2250 (2015) و 2419 (2018)[950].

وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2546 (2020)، الذي جدد بموجبه التراخيص المتعلقة بمكافحة أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في البحر الإقليمي لليبيا على النحو المبين في الفقرات 7 و 8 و 9 و 10 من القرار 2240 (2015)، لفترة أخرى مدتها 12 شهرا[951]. وجدد طلبيْ الإبلاغ الواردين في الفقرة 17 من قراره 2240 (2015) وطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بشأن تنفيذ هذا القرار بعد مضي أحد عشر شهرا على اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الفقرات 7 إلى 10 من القرار 2240 (2015)[952].

وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2553 (2020)، الذي أكد فيه من جديد أهمية إصلاح قطاع الأمن في بناء السلام وإدامة السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات، وإحلال الاستقرار في الدول وإعادة البناء في أعقاب انتهاء النزاع[953]. وشدد المجلس أيضا على أهمية اضطلاع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بعمليات تخطيط البعثات من أجل إصلاح قطاع الأمن، وشدد على أن إدارة الانتقال من عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة فيما يتعلق بأنشطة إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تستند إلى تحليل يجرى في الوقت المناسب، بالتشاور مع البلد المضيف وبالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري[954]. وعقد

(945) المرجع نفسه، الفقرتان 1 و 2.

(946) المرجع نفسه، الفقرات 4 و 5 و 6.

(947) S/2020/167.

(948) القرار 2535 (2020)، الفقرات 1 و 4 و 5.

(949) المرجع نفسه، الفقرتان 7 و 8.

(950) المرجع نفسه، الفقرات 20 إلى 22 والفقرتان 24 و 26.

(951) القرار 2546 (2020)، الفقرة 2. لمزيد من المعلومات عن الحالة في ليبيا، انظر الجزء الأول، القسم 11. لمزيد من المعلومات عن الإذن، انظر الجزء السابع، القسم الرابع.

(952) القرار 2546 (2020)، الفقرة 3.

(953) القرار 2553 (2020)، الفقرة 1.

(954) المرجع نفسه، الفقرتان 12 و 14.

المجلس العزم على مواصلة تعزيز دور الأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم إصلاح قطاع الأمن، وطلب إلى الأمين العام أن ينظر في الاضطلاع بعدد من المهام في سياق الولايات ذات الصلة الخاصة ببلدان معينة، بما في ذلك تعزيز النهج الشامل والمتكامل والمتجانس الذي تتوخاه الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن[955]. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الأمين العام إعداد تقرير عن جهوده الرامية إلى تعزيز نهج الأمم المتحدة الشامل لإصلاح قطاع الأمن في أيلول/سبتمبر 2021[956].

(955) المرجع نفسه، الفقرة 20.

(956) المرجع نفسه، الفقرة 25.

الجدول 1

الجلسات: صون السلام والأمن الدوليين

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8699 9 كانون الثاني/يناير 2020 و S/PV.8699 (Resumption 1) 10 كانون الثاني/يناير 2020 و S/PV.8699 (Resumption 2) 13 كانون الثاني/يناير 2020	التمسك بميثاق الأمم المتحدة رسالة مؤرخة 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/1)		94 دولة عضوا[أ]	رئيس مجلس الحكماء، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم لدولة فلسطين	جميع أعضاء المجلس[ب]، 92 دولة عضوا[ج، د]، جميع المدعوين الآخرين	S/PRST/2020/1
S/PV.8748 14 تموز/يوليه 2020		مشروع قرار مقدم من 84 دولة عضوا[هـ] (S/2020/680)	70 دولة عضوا[و]		الجمهورية الدومينيكية[ز] والنيجر والاتحاد الروسي	القرار 2535 (2020) 5-0-0
S/PV.8763 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020	تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2491 (2019) (S/2020/876)	مشروع قرار مقدم من 27 دولة عضوا[ح] (S/2020/957)	23 دولة عضوا[ط]			القرار 2546 (2020) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)

(أ) إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتيمور – ليشتي، والجبل الأسود، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجورجيا، وجيبوتي، ورواندا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسويسرا، وسيراليون، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموزامبيق، وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

(ب) مثّل سانت فنسنت وجزر غرينادين رئيس وزرائها. ومثل إستونيا وزير خارجيتها؛ ومثّلت ألمانيا وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية؛ ومثل فييت نام نائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها.

(ج) مثّل هايتي وزير الخارجية وشؤون العبادة؛ ومثل هنغاريا وزير الخارجية والتجارة؛ ومثل كينيا الأمين الدبلوماسي والسياسي لوزارة الخارجية؛ ومثل نيكاراغوا وزير خارجيتها؛ ومثلت تايلند المبعوثة الخاصة لوزير الخارجية؛ ومثل تيمور – ليشتي وزير الخارجية والتعاون؛ ومثل أوكرانيا نائب وزير خارجيتها.

(د) تكلم ممثل أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز؛ وتكلّمت ممثلة النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي؛ وتكلم ممثل سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وتكلمت أوكرانيا أيضا باسم ألمانيا والسويد وكندا؛ وتكلّم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.

(هـ) الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشيكيا، وتونس، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

(و) الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرتغال، وبلغاريا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان، واليونان.

(ز) تكلم ممثل الجمهورية الدومينيكية أيضا باسم فرنسا. وتكلم ممثل النيجر أيضا باسم إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفييت نام، والمملكة المتحدة.

(ح) إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

(ط) إسبانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: صون السلام والأمن الدوليين

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
27 نيسان/أبريل 2020	S/2020/346	رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
1 تموز/يوليه 2020	S/2020/632	رسالة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	القرار 2532 (2020) 15-0-0 S/2020/638
2 تموز/يوليه 2020	S/2020/663	رسالة مؤرخة 8 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
24 تموز/يوليه 2020	S/2020/751	رسالة مؤرخة 28 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
9 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/897	رسالة مؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
17 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/929	رسالة مؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
24 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/953	رسالة مؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
20 تشرين الأول/أكتوبر 2020	S/2020/1037	رسالة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
3 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1176	رسالة مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2553 (2020) 15-0-0 S/2020/1167